



لنلغي قانون الإسكان - حد اسعار الايجار - سكن مضمون للجميع

قانون الإسكان خطر علي كل من يحتاج السكن و خطر علي مجتمعاتنا. المستأجرين و الناشطين و الخبراء و القيادات الدينية و المحامين و اتحادات العمال و العديد من السياسيين ابدوا اعتراضهم عليه. هذا القانون سوف يعني:

تقليل عدد البيوت ذات الايجار المنخفض - بيع المزيد من السكن التابع المجالس المحلية و هيئات الإسكان و عدم استبدالها بسكن مماثل، تخفيض عدد البيوت الجديدة المخصصة الايجار و اعادة بناء العديد من الاسكانات سيؤدي الى اطالة الانتظار في الدور للحصول على سكن مدعوم و زيادة عدد عديمي السكن.

ايجارات اعلى - نظام ادفع اكثر لتبقى سيعني ان المستأجرين لدى المجالس المحلية و هيئات الإسكان سيدفعون ضريبة ليقفوا في بيوتهم اذا زاد دخلهم عن 30 الف جنيه - او 40 الف في لندن.

نهاية السكن المضمون مدى الحياة - للسكان الجدد و الذين انتقلوا حديثا، و انتهاء حق الابناء في البقاء في السكن بعد وفاة المستأجر.

لا حدود على اسعار الايجار ولا امان - للاعداد الكبير التي تضطر للاستئجار بيوت خاصة غالية و بدون اشراف حكومي.

انتهاء الاشراف على هيئات الإسكان - حتى تتمكن من بيع و خصصة البيوت التي تملكها للاعداد هائلة بدو الحاجة لإذن من الحكومة.

تقسيم الاسكانات و اعادة بنائها - مع سجلات لبيع الاراضي العامة لشركات خاصة لتبني عليها، مع خصصة و تقليل دور التخطيط المحلي.

القانون لن يدخل حيز التنفيذ قبل شهر نيسان/ ابريل 2017 و جزء كبير منهم سيتم مراجعته في البرلمان . هنالك معارضة واسعة له و مقاومة متزايدة. يمكن للمجالس المحلية و اصحاب الاسكانات العمل معنا على مقاومة القانون. حملتنا تعمل على تنظيم المعارضة لهذا القانون و الخلاص منه، و كذلك العمل على الحد من اجور السكن و بناء بيوت جديدة في متناول للجميع.